C 2007/INF/18

A

September 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

# المؤتمر العام

## الدورة الرابعة والثلاثون

## روما، 17–24 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

# تمويل الزراعة: القضايا والقيود والتوقعات

**بيان المحتويات**


| | الصفحات |
|---|---|
| أولاً – المقدمة | 1 |
| ثانياً – جدول الأعمال الدولي: الزراعة والالتزامات بزيادة المعونة | 2 |
| ثالثاً – الموارد الخارجية | 3 |
| رابعاً – الموارد المحلية | 7 |
| خامساً – تعبئة الموارد لصالح المزارعين | 10 |
| سادساً – القيود على القدرة على الاستيعاب | 11 |
| سابعاً – الاستنتاجات | 13 |


لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.fao.org

K0677/A

## أولاً – المقدمة

1– تفيد أحدث التقديرات بأنّ عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن في العالم كان بحدود 854 مليون نسمة في الفترة 2001–2003 يعيش 820 مليوناً منهم في البلدان النامية، و25 مليوناً في البلدان التي تمرّ اقتصادياتها بمرحلة تحوّل، و9 ملايين في اقتصاديات السوق المتقدمة. ويعيش 61 في المائة منهم في آسيا والمحيط الهادي، بينما تستحوذ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على 24 في المائة من مجموع العدد المقدّر لناقصي التغذية.[1]

2– ورغم انخفاض عدد ناقصي التغذية في آسيا وأمريكا اللاتينية، استمرّ عددهم في الارتفاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى باتوا يقدّرون الآن بما لا يقلّ عن 206 ملايين نسمة في هذه الحالة. والتقدم المحرز باتجاه تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015 يكاد أن يكون معدوماً. ومنذ 1990–1992، لم يتجاوز انخفاض عدد السكان ناقصي التغذية في البلدان النامية 3 ملايين نسمة : من 823 مليوناً إلى 820 مليوناً.

3– وإنّ حجم المهمّة التي ينبغي الاضطلاع بها للحد من الجوع طائل. ولا تكمن الحلول في الزراعة فحسب بل أيضاً في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشجّعة الأوسع. وتحفيز النمو الاقتصادي الكبير والتنويع الاقتصادي في المناطق الريفية هما أيضاً جزء من الحل، لا بل يمكن القول إنّ انعدام الأمن الغذائي هو بحد ذاته عائق أمام النمو. وتنظر هذه الورقة في عنصر واحد فقط من عناصر مكافحة الجوع ألا وهو تعبئة الموارد على جميع المستويات من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة ولتعزيز القدرة الإنتاجية في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء ومنعدمي الأمن الغذائي. وينطلق هذا من افتراض أنّ إحدى القيود الرئيسية التي تحول دون زيادة الإنتاج الزراعي هو نقص الاستثمارات في هذا القطاع. وقد انخفض التسليف الإجمالي من مؤسسات التمويل الدولية للزراعة والتنمية الريفية في العالم من المصادر الخارجية بحدود 50 في المائة بين عامي 1990 و1999. ورغم تباطؤ هذا الانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة، لا يمكن القول إنّ الزراعة قد نجحت في جذب الاستثمارات، خاصة بالمقارنة مع قطاعات أخرى. وبحسب برنامج مكافحة الجوع في منظمة الأغذية والزراعة، ينبغي تأمين موارد بقيمة 24 مليار دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ زهيد بالمقارنة مع 300 مليار دولار أمريكي تُدفع سنوياً كإعانات للزراعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. وتقدّر العائدات بحدود 120 مليار دولار أمريكي في السنة.

4– وسوف تبحث هذه الورقة في مختلف أنواع الموارد الخارجية المتوفرة، بما يشمل إعطاء لمحة عامة عن النتائج الفعلية للالتزامات الدولية على صعيد زيادة التمويل للتنمية عن طريق الاستثمار في الزراعة. وستبحث كذلك في العوامل

[1] يستند هذا القسم إلى: *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام 2006*، منظمة الأغذية والزراعة

التي تؤثر على تعبئة الموارد المحلية وتخصيصها وعلى القيود التي تعيق تأمين الأموال كي يستثمرها المزارعون بأنفسهم. وسيتناول البحث في النهاية قضايا القيود على القدرة على الاستيعاب والدور الذي باستطاعة المعونة أن تؤديه لإيجاد حلّ لها، فضلاً عن الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة للزراعة.

## ثانياً – جدول الأعمال الدولي: الزراعة والالتزامات لزيادة المعونة

5– إنّ في وضع الأهداف الإنمائية للألفية والعملية المرافقة لاستراتيجية الحد من الفقر ومبادرة تخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، دلالة على وجود رغبة سياسية لا سابق لها في معالجة مشاكل الفقر في العالم.

***مونتيري***

6– في مارس/آذار 2002، التقى 50 من رؤساء الدول والحكومات فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع المنظمات الحكومية الدولية الكبرى في مجالات التمويل والتجارة والاقتصاد والنقد في مونتيري للمشاركة في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وعُقد المؤتمر في أعقاب إقرار الأهداف الإنمائية للألفية عام 2001 من أجل الإسراع في الإفراج عن الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. واتفقت البلدان النامية على تخصيص مزيد من الموارد العامة المباشرة للتنمية وعلى اتخاذ تدابير لتحسين نظم الإدارة العامة وزيادة كفاءة الإنفاق وخلق بيئة مشجّعة للاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية. والتزمت البلدان المتقدمة بزيادة الموارد المالية الدولية وبتعزيز التعاون التقني من أجل التنمية والتخفيف من عبء الدين ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحوّل في التجارة الدولية.

7– ومع أنّ مؤتمر مونتيري لم تترتّب عنه أي التزامات رسمية من جانب البلدان لزيادة الموارد المخصصة للتنمية، فقد كان التعاطي إيجابياً مع توافق الآراء في مونتيري. وازدادت المساعدات الإنمائية الرسمية من 58.3 مليار دولار أمريكي و69 مليار دولار أمريكي فقط عامي 2002 و2003 إلى 79.4 مليار دولار أمريكي عام 2004 وإلى مبلغ قياسي قدره 106.8 مليار دولار أمريكي عام 2005. فارتفع بذلك مؤشّر المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي من 0.22 في المائة فقط عام 2002 إلى 0.33 في المائة عام 2005. أما المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقلّ نمواً والتي تحتاج في معظمها إلى التمويل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فقد ازدادت بقوّة أكبر حتى تعدّت 23 مليون دولار أمريكي عام 2003 أي بزيادة 60 في المائة قياساً بعام 2001. وفي مايو/أيار 2005، اتفق الاتحاد الأوروبي على غاية مؤقتة للمساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي قدرها 0.56 في المائة لعام 2010، أي بزيادة من 34.5 مليار يورو عام 2004 إلى 67 مليار يورو عام 2010. وحدد الاتحاد الأوروبي أيضاً سنة 2015 كموعد لبلوغ 0.7 في المائة.

***غلن إيغلز***

8- جدّدت القمّة الحادية والثلاثون لمجموعة الثمانية في غلن إيغلز عام 2005 التزامها بالتنمية لا سيما في أفريقيا. وكان هذا مستوحى من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي أنشأتها حكومة المملكة المتحدة عام 2004 للخروج بأفكار جديدة من أجل تحسين المعونة الإنمائية.[2] واتفقت القمّة على محو كافة الديون المترتّبة على 18 من أكثر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقدرها 40 مليار دولار أمريكي وعلى مضاعفة المعونة المقدّمة لأفريقيا مع حلول نهاية العقد (من 25 مليار دولار أمريكي عام 2004 إلى 50 مليار دولار أمريكي عام 2010). وأقرّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجه التحديد بأنّ التنمية الزراعية هي مفتاح التنمية في أفريقيا. ودعت إلى تأمين مبلغ 2 مليار دولار أمريكي إضافي في السنة لمشاريع التحكم بالمياه على النطاق الصغير في القرى و10 مليارات دولار أمريكي في السنة لتطوير البنى التحتية حتى سنة 2010 و15 مليار دولار أمريكي من 2010 إلى 2015. إلا أنّ قمّة مجموعة الثمانية في هايليجندام التي عقدت بعد ذلك بثلاث سنوات (2007) لم تنجح في الإفادة عن تحقيق تقدم ملحوظ باتجاه هذه الأهداف في أفريقيا ولم تعالج على الإطلاق قضايا الزراعة والتنمية الريفية.

***الالتزامات الأخرى***

9- مع أنّ البلدان التابعة للجنة المساعدات الإنمائية لا تزال تقدّم القسم الأكبر من لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية (90 في المائة تقريباً)، يكتسي التعاون بين بلدان الجنوب أهمية متزايدة خاصة من بلدان مثل الصين والهند. ولا تُعتبر هذه الموارد الجديدة للتنمية على أنها مساعدات إنمائية رسمية ولا هي تستوفي بالضرورة معايير لجنة المساعدات الإنمائية. وإنّ فيض المبادرات والالتزامات بالحد من الجوع التي برزت خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية تشكل فرصة ينبغي اقتناصها بسرعة من خلال اقتراحات لتفعيل استخدام الموارد من خارج الميزانية الرامية إلى إنعاش الزراعة.

## ثالثاً – الموارد الخارجية

10- الموارد الخارجية المخصصة للاستثمار هي موارد عامة وخاصة على حد سواء. ومع أنّه يمكن بالتأكيد زيادة تدفّقات الموارد الخارجية، إلا أنّ الأسباب الكامنة وراء المستويات الحالية المتدنية معقّدة ولا يمكن حلّها بسرعة. وتكون تدفقات الموارد من القطاع العام على شكل قروض (وهبات ولو بصورة محدودة) من مؤسسات التمويل الدولية وهبات من المانحين المتعددي والثنائيي الأطراف. ويقدّم القطاع الخاص استثماراته مباشرة أو ضمن شراكة مع مصالح القطاع الخاص المحلية أو مشاريع مشتركة مع الحكومات، لكنّ هذا الأسلوب اعتُمد في معظم الأحيان بالنسبة إلى شراء أصول حكومية جرت خصخصتها أكثر منه لإجراء استثمارات جديدة. وانخفض نصيب المعونة الزراعية من المعونة الإجمالية في العالم

[2] انظر *تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا*، *Our Common Interest*، 2005

ككلّ، من 20 في المائة في مطلع الثمانينات إلى 8 في المائة في نهاية القرن. ولا تزال الزراعة في أسفل جدول أعمال الاستثمار رغم التحسّن الطفيف الذي شهده القرن الجديد في مستويات الاستثمارات المطلقة في الزراعة.

***تدفقات الموارد العامة***

11- ارتفعت الالتزامات الإجمالية للمساعدات الإنمائية الرسمية، وهي المقياس الرئيسي لتدفقات المعونة من القطاع العام، بنسبة 68 في المائة بين عامي 1980 و2003. إلا أنّ المساعدات الخارجية للزراعة انخفضت بنسبة 10 في المائة في الفترة نفسها. والوضع أسوأ بكثير إذا ما نظرنا إلى التحويلات الصافية من الموارد. ففي عام 2003 مثلاً، خُصص 7 في المائة فقط من قروض البنك الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية للزراعة ومصايد الأسماك والغابات مقارنة مع 12 في المائة عام 1996. لكنّ تغيّراً ملحوظاً طرأ منذ عام 2003. فرغم عدم وجود بيانات متاحة عن المعونة الإجمالية، ازداد التسليف إلى الزراعة من الوكالات الدولية الرئيسية بنسبة 30 في المائة في الفترة 2003-2005. وفي عام 2004، بلغ نصيب الزراعة 3.4 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية من الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (850 1 مليون دولار أمريكي تقريباً) و6.2 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف (300 1 مليون دولار أمريكي تقريباً).

12- وهناك قيود عدّة على زيادة تدفقات الموارد العامة الخارجية إلى الزراعة في البلدان النامية، لكنّ أبرزها الانطباع السائد بأنّ القطاع الزراعي "صعب" بحدّ ذاته وبأنّه بالإمكان استخدام الموارد بمزيد من الفعالية في قطاعات أخرى رغم حجم الفقر في المناطق الريفية. وكان هناك التزام متزايد بتمويل القطاعات الاجتماعية والصحة والتعليم التي هي في صلب برامج تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتطوير البنية التحتية حيث يمكن إعداد برامج واضحة وتحديد الغايات المرجوة، ويستحسن أن يكون ذلك لصالح الزراعة. ولم تكن هناك مناصرة شديدة في معظم الأحيان لصالح الزراعة، فيما تعاني الميزانيات إجمالا من تحيّز كبير إلى القطاعات الاجتماعية والمناطق الحضرية.

***مؤسسات التمويل الدولية والمانحون الثنائيون***

13- أظهرت عمليات مراجعة الحافظات من جانب مؤسسات التمويل الدولية أنّ أداء مشاريع الاستثمار إجمالا ضعيفة في القطاع الزراعي، وعمليات الدفع بطيئة وفترات التنفيذ طويلة ومعدلات العائدات اللاحقة متدنية (أو سلبية). وقد أدّى الإحباط نتيجة هذا الأداء الضعيف إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية أقلّ استعداداً لتمويل الزراعة. وجرى في بعض الحالات تكييف النُهج القطاعية الشاملة[3] التي تقوم عليها برامج الوزارات وميزانياتها ضمن إطار متفق عليه للإنفاق المتوسط الأجل، كمدخل إلى إدماج المعونة من العديد من المانحين دعماً للإصلاحات السياسية والمؤسسية. وتماشياً مع إعلان باريس، يمكن أن تكون "سلّة التمويل" من مؤسسات التمويل الدولية والمانحين جزءاً من نهج قطاعي

[3] انظر Foster, M; Brown, A; and Naschold, F. "Sector Programme Approaches: Will They Work in Agriculture?" Development Policy Review, 2001, 19(3)

شامل باستخدام إجراءات موحّدة للتوريدات وإعداد التقارير، ولكنّ هذا الأمر معقّد ويؤدي في معظم الأحيان إلى تأخير في الدفع.[4] ويعني الالتزام بالحدود القصوى للميزانية في إطار الإنفاق المتوسط الأجل أنّه ينبغي لقطاعات ووزارات مختلفة أن تتنافس للحصول على نصيبها من الأموال المتوفرة، في حين أنّ استخدام الدعم من الميزانية العامة، خاصة في أفريقيا، يعني أنه لم يعد لدى وزارة الزراعة والقطاع الزراعي تمويل مخصص لهما. وإنّ ازدياد الطلب على مؤشرات الأداء وتخصيص الموارد استناداً إلى النتائج يضع الزراعة في مركز غير مشجّع نظراً إلى صعوبة تحديد نتائج الاستثمار في السياسات الزراعية.

14- ولا تزال المشاريع هامة ولا بدّ من تحسين تصميم المشاريع والبرامج على المستوى الوطني وتعزيز القدرة على التنفيذ من أجل الحصول على قدر أكبر من الدعم. وقد تدهورت في أواخر التسعينات وبداية الألفية الثانية ربحيّة القطاع الزراعي وقدرته على جذب الاستثمارات بسبب انخفاض أسعار السلع الزراعية في العالم. إلا أنّ الانفجار الأخير في سوق الطاقة الحيوية أحدث طفرة في أسعار السلع الزراعية وزاد من قدرة القطاع الزراعي على جذب الاستثمارات.

***المانحون الجدد***

15- شهد مؤخراً التعاون بين بلدان الجنوب اتساعاً كبيراً. ويستحوذ عادة المانحون من الجنوب أو "الجدد" على 5 إلى 10 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية.[5] والبلدان الرئيسية المعنية هي دول شاسعة مثل الصين والهند،[6] تضاف إليهما جنوب أفريقيا، والبرازيل، وماليزيا، والمكسيك، وفنزويلا، والأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط وبلدان الشرق الأوسط.[7]

16- وبدأ التوسّع الكبير في استثمارات الصين في أفريقيا عام 2000 عندما استضافت منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. والتزمت الصين عام 2006 بمضاعفة معونتها للتنمية عبر تخصيص 5 مليارات دولار أمريكي على شكل قروض وائتمانات استثمارية خلال السنوات الثلاث التالية وإعفاء جميع البلدان الافريقية الأقلّ نمواً والمثقلة بالديون من ديونها. ومؤخراً (يونيو/حزيـــــران 2007)، أطلقت الصين المرحلة الأولى مـــن صندوق التنمية الصيني الأفريقي بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي، والذي من المتوقع أن يصل إلى 5 مليارات دولار أمريكي في المستقبل. ولا تستوفي في معظم الأحيان الأنشطة المنفذة في إطار التعاون الصيني الأفريقي تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمساعدات الإنمائية الرسمية، كونها مزيج من المعونة الميسّرة وغير الميسّرة وغالباً ما تكون مقيّدة. وحكومة الصين أقلّ استعداداً أيضاً لدراسة الظروف السياسية والاقتصادية الكليّة التي تؤثر على الأوضاع.

---

[4] *دراسة عالمية للنهج القطاعية الشاملة في الزراعة والتنمية الريفية*، تقرير تجميعي، يوليو/تموز 2007

[5] انظر التعاون من أجل التنمية بين بلدان الجنوب. مسودّة ورقة للمناقشة خلال المائدة المستديرة للمجموعة الاستشارية لقادة بلدان الجنـــوب، 17-18 أكتوبر/تشرين الأول 2006

[6] انظر Richard Manning (2006) "Will *Emerging Donors* Change the Face of International Cooperation?", OECD DAC Chair

[7] تجرد الإشارة إلى أنّ بلدان منظمة البلدان المصدّرة للنفط هي واحدة من المجموعات المؤسسة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

17– وليس هناك الكثير من المعلومات عن مدى استفادة الزراعة من هذا النوع من التعاون بين بلدان الجنوب. إلا أنّ الزراعة هي واحدة من القطاعات في "خطة عمل بيجين للفترة 2007–2009 " التي تشتمل على دعم للبرنامج الخاص للأمن الغذائي والبرامج القطرية للأمن الغذائي التي تقدّم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لها.

***تدفقات الموارد الخارجية من القطاع الخاص***

18– شهدت تدفقات الرساميل الخاصة، التي تُعرف بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى البلدان النامية زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة من 17.5 في المائة من مجموع الحصة العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1998–2000 إلى 35.9 في المائة في الفترة 2003–2005. وفي عام 2005، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية تقدّر بنحو 100 مليار دولار أمريكي. ويشكّل التنقيب (بما في ذلك التنقيب عن النفط والألماس) المحرّك الرئيسي لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالكاد استفادت الزراعة منها: فنصيب الزراعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية يبلغ 14.339 مليار دولار أمريكي أي أقلّ من 1 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم إلى البلدان النامية[8].

19– والمستوى المتدني للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية يعكس المخاطر العالية الموجودة، لا سيما في أفريقيا، ومنها: عدم الاستقرار السياسي، وسوء إدارة الاقتصاد، وعدم وجود إطار قانوني قابل للتطبيق، والغياب الظاهري للبنى التحتية والخدمات في المناطق الريفية. وقد أدّى أيضاً أكثر من 20 نزاعاً مسلحاً خطيراً في العقد المنصرم إلى ردع الاستثمارات الخاصة في أرجاء كثيرة من العالم.

20– ويبدو في العديد من البلدان أنّ رموز الاستثمارات صُممت لحماية المصالح الوطنية أكثر منه لاجتذاب المستثمرين. ومعالجة الطلبات والحصول على الرخص عملية بطيئة ومكلفة في معظم الأحيان وليس بالإمكان دائماً تنفيذ العقود، في حين أن النظام القانوني غير موثوق فيه في معظم الأحيان. والاستثمارات الأجنبية مستبعدة بما أنّ مصالح الحكومات تخلق "اختلالاً" بالنسبة إلى القطاع الخاص. وإنّ تجزئة الأسواق الإقليمية والافتقار إلى شروط موحّدة للاستثمار تجعل تكاليف الاستثمار مرتفعة، في حين أنّ مناخ التجارة العالمية غير المواتي، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية، يردع الاستثمارات الخاصة.

21– ويمكن أن تشكّل التحويلات من العمّال خارج البلاد جزءاً كبيراً من تدفقات الاستثمارات الخارجية الخاصة. فبين عامي 1983 و2003، ارتفعت التحويلات من 20 مليار دولار أمريكي إلى ما يقارب 100 مليار دولار أمريكي[9]. وفي عام 2004، بلغت التحويلات 166.8 مليار دولار أمريكي بينما كانت المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات

[8] يستند هذا القسم إلى *تقرير التنمية في العالم، 2006*، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[9] هذه البيانات مستخرجة من *تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا*، *Our Common Interest*، 2005

الأجنبية المباشرة 68.9 مليار دولار أمريكي و211.4 مليار دولار أمريكي على التوالي. وقياساً بالفرد الواحد، كانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر المستفيدين من التحويلات التي بلغت 80 دولار أمريكي للفرد مقابل 11 دولار أمريكي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[10].

***المؤسسات الخاصة***

22- تعزز المؤسسات الخيرية الكبرى الخاصة مكانتها كمصدر لتمويل التنمية. فمؤسسة روكفلر التي أنشئت عام 1913 كانت رائدة في هذا المجال ولعبت دوراً أساسياً في تحوّل الزراعة أو ما عُرف بـ "الثورة الخضراء" في أمريكا اللاتينية وآسيا. ونسبة 21 في المائة من الهبات التي تقدّمها (108 مليون دولار أمريكي) هي حالياً (2005) للأمن الغذائي[11] انسجاماً مع تركيز المؤسسة منذ زمن بعيد على هذا القطاع.

23- وبلغ مجموع الهبات التي قدّمتها مؤسسة بيل وملينداغيتس 8.6 مليار دولار أمريكي (ما يقارب 1.2 مليار دولار أمريكي في السنة) منذ نشأتها عام 2000 وحتى شهر مارس/آذار 2007، خُصص 90 في المائة منها للأنشطة المتصلة بالصحة بينما لم تخصص سوى نسبة 1.9 في المائة للزراعة. وقد أطلق بيل غيتس مؤخراً بالتعاون مع مؤسسة روكفلر "التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا"[12]. ويهدف التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا بوجه عام إلى الحد من الفقر في أفريقيا من خلال زيادة إنتاجية صغار المزارعين ودخلهم بواسطة التحسينات التقنية مع المحافظة على البيئة وعلى التنوع الحيوي.

## رابعاً – الموارد المحلية

24- إنّ القيود المفروضة على تمويل الزراعة والتنمية الريفية بواسطة الموارد المحلية شبيهة بتلك المفروضة على المستوى الدولي. إلا أنّ صانعي القرارات مختلفون. ويجدر بالقطاع الزراعي أن يحسّن إلى حد كبير من قدرته على جذب المستثمرين من حيث الربحية والاستدامة كي يضمن حصوله على حصّة كبيرة من الموارد المحلية العامة والخاصة.

[10] الأقاليم الأخرى: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 68 دولاراً أمريكياً؛ أوروبا وآسيا الوسطى – 42 دولاراً أمريكياً؛ شرق آسيا والمحيط الهادي – 23 دولاراً أمريكياً؛ جنوب آسيا – 22 دولاراً أمريكياً. هذه البيانات مستخرجة من Fajnzylber, P. and López, H. *Close to Home. The Development Impact of Remmittances in Latin America*, WB, 2007

[11] هذه المعلومات مستخرجة من *التقرير السنوي، 2005*، مؤسسة روكفلر

[12] "لم ينجح أي من الأقاليم الكبرى في العالم في تحقيق أرباح اقتصادية كبيرة دون أن تحقق أولاً تحسينات ملحوظة في الإنتاجية الزراعية" Bill Gates

***الإنفاق العام***

25- تفيد بعض الأبحاث الحديثة[13] بأنّ الإنفاق العام بالأرقام الحقيقية في الزراعة في البلدان النامية ازداد خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية من 111.8 مليار دولار أمريكي (1980) إلى 225.6 مليار دولار أمريكي (2002). غير أنّ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة تراجع بشكل حاد خلال التسعينات ولم يرتفع مجدداً إلا مؤخراً حتى وصل إلى 10 في المائة تقريباً. لكن ثمّة اختلافات كبيرة بين الأقاليم كما يظهر في الجدول 1.وارتفع الإنفاق مجدداً في أفريقيا إلى 6.7 في المائة لكن يلاحظ تراجع كبير في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ورغم الزيادات المطلقة الكبيرة كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام، شهدت الزراعة انخفاضاً ملحوظاً من 11.3 في المائة عام 1980 إلى 6.7 في المائة عام 2002. ويتناقض هذا مع الإنفاق في التعليم والصحة الذي ارتفع في جميع الأقاليم. وشهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالإجمال تراجعاً كبيراً من 6.4 إلى 4.5 في المائة ومن 8.0 إلى 2.5 في المائة على التوالي. لكنّ هذا المنحى قد بدأ يتغيّر ربما. وكانت أبرز محطتين في الجهود التي تبذلها القارة لتنمية قطاعها الزراعي اعتماد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا عام 2003 من جانب رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا والتزامهم بموجب إعلان مابوتو لزيادة نصيب الزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم القطرية إلى 10 في المائة في غضون خمس سنوات.

**الجدول 1: الإنفاق العام في الزراعة، 1980-2002**

| | 1980 | 1990 | 2002 |
|---|---|---|---|
| | مليار دولار أمريكي (بسعر الصرف الثابت للدولار 2000) | | |
| | **111.8** | **125.9** | **225.6** |
| النصيب من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة (٪) | **10.8** | **8.0** | **10.3** |
| أفريقيا | 7.4 | 5.4 | 7.7 |
| آسيا | 9.4 | 8.5 | 10.6 |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | 19.5 | 6.8 | 11.6 |
| النصيب من الإنفاق العام (٪) | **11.3** | **7.9** | **6.7** |
| أفريقيا | 6.4 | 5.2 | 4.5 |
| آسيا | 14.8 | 12.2 | 8.6 |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | 8.0 | 2.0 | 2.5 |

[13] Stephen Ackroyd and Prof. Lawrence Smith: *Review of Public Spending to Agriculture*, OPM, January 2007

26- ويجري في العديد من البلدان النامية تمويل قسم كبير من الميزانية المخصصة للتنمية بواسطة موارد خارجية، وتتحمّل الميزانية الجارية في أفضل الحالات الأجور والمرتّبات ونفقات التشغيل الأساسية للحكومة. وزيادة الموارد المحلية للإنفاق العام من خلال توسيع القاعدة الضريبية دون تمييز تؤثر سلباً على الزراعة في البلدان التي يؤدي فيها هذا القطاع دوراً كبيراً في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تفاقم الاتجاه إلى محاباة المناطق الحضرية. وتعاني في معظم الأحيان البلدان التي لديها مقبوضات ضريبية كبرى من صادرات المواد المعدنية من وجود أسعار صرف مقيّمة بأكثر من قيمتها.

27- وتتولى أكثر فأكثر وزارتا المالية والتخطيط اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الإنفاق العام للقطاعات وذلك استجابة لضرورات سياسية ونظراً إلى السلطة النسبية التي تتمتع بها الفئات المعنية في المناطق الحضرية والأولويات التي يعلنها المانحون. فهم يخصصون العائدات الضريبية المحلية وكذلك الموارد المتاحة في إطار تخفيف عبء الدين والإئتمانات القطاعية (إئتمانات لدعم الحد من الفقر) ودعم الميزانية من المانحين. ويأخذ وزراء المالية بالإجمال قراراتهم تبعاً لمعايير مشابهة لدى نظرائهم الدوليين: اتساق البرامج والقدرة على الإنفاق بشكل فعّال. وفي هذا الصدد، لا تزال وزارات الزراعة في موقع متخلّف مقارنة بقريناتها في الصحة والتعليم والأشغال العامة حيث من السهل تحديد الأهداف والتعاقد لإنجاز العمل.

***الاستثمارات الخاصة***

28- إنّ القسم الأكبر من الحواجز التي تعيق زيادة الاستثمارات التجارية الخاصة في القطاع الزراعي هي نفسها كالحواجز التي تعترض المستثمرين القطريين والدوليين. فيقدّر مثلاً بأنّ 40 في المائة على الأقلّ من الأموال المحلية القابلة للاستثمار في أفريقيا تُستخدم في بلدان متقدمة، كما وأنها تودع في حسابات مصرفية في الخارج. وزيادة المبادلات الاستثمارية بين بلدان الجنوب والشمال (في ما خلا المبادلات التي تعني مراكز خارجية) من 9 مليارات دولار أمريكي عام 2003 إلى 43 مليار دولار أمريكي عام 2005 تعطي فكرة عن حجم هجرة الرساميل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة[14].

29- إلا أنّ أكبر المستثمرين في القطاع هم المزارعون العاديون أنفسهم وتكوين الرساميل من جانب المزارعين يؤدي بلا شكّ إلى تقلّص الاستثمارات العامة. ويعتمد تسويق المنتجات الزراعية لصغار المزارعين، وهو الهدف النهائي للتنمية في هذا القطاع، على مدى ربحية المنتجات التي يزرعونها. وكي يستثمر المزارعون في الانتقال من إنتاج الديمومة والكفاف فقط إلى الإنتاج التجاري، في ظلّ وجود أسواق ضيّقة وبنى تحتية مؤسسية واقتصادية غير متطوّرة، غالباً ما يؤدي هذا إلى وجود مستوى غير مقبول من المخاطر بالنسبة إلى مواردهم الرأسمالية المحدودة.

[14] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *تقرير الاستثمارات في العالم*، 2006

## خامساً – تعبئة الموارد لصالح المزارعين

30– لا بدّ من تقليص تكلفة أموال القروض للمزارعين الذين يعتبرون المنتجين الرئيسيين في النظام وزيادة فرص الحصول عليها ومصداقيتها. وعلاوة على ذلك، تصل خدمات الدعم للزراعة وأموال القروض للاستثمار إلى المزارعين أنفسهم. وفي هذا السياق، تتسم زيادة كفاءة وأداء أسواق الرساميل والمال المحلية بأهمية بالغة بما في ذلك تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الموارد المتاحة في النظام المالي وتخفيض تكلفة الأموال.

### *التمويل الصغير*

31– يمكن تمويل قسم كبير من الاستثمارات الصغيرة الحجم بواسطة التمويل الصغير. ومع أنّ مؤسسات التمويل الصغير تقدّم في معظم الأحيان قروضاً بأسعار فائدة أعلى من القطاع المصرفي الرسمي، تعني معالجة القروض بشكل فعّال وتسليمها في التوقيت الصحيح أنّ لها عادة تأثير إيجابي على دخل المزارعين. لكن لسوء الحظّ أنّ معظم مؤسسات التمويل الصغير موجودة في مناطق حضرية وشبه حضرية بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات اللازمة لخدمة السكّان المشتتين في المناطق الريفية. لكنّ مؤسسات التمويل الصغير قادرة، إن وجدت، على تحقيق نتائج جيّدة باستخدام نُهج مبتكرة لإقامة شبكات، ومنظمات جامعة/كبرى وعلاقات بين مختلف القطاعات والمصارف الرسمية، ومن خلال جعل خدماتها مستندة إلى سبل المعيشة.

### *مصارف التنمية*

32– تكون مصارف التنمية، إن وجدت، موجّهة في معظم الأحيان نحو تعبئة الأموال المحلية ولكنها تستخدم رأسمال الأسهم لديها وأموال خزينتها والقروض الخارجية للتسليف. واستخدام هذا النوع من الأموال الطويلة الأجل لقروض قصيرة الأجل غير مجدٍ إلى حد كبير ومن المهم جداً تحويل مصارف التنمية إلى مصارف تعمل وفق خطوط توجيهية تجارية. ومصارف التنمية بحاجة إلى حافظة منوّعة تؤدي فيها الزراعة دوراً هاماً وإن لم يكن حصرياً. وهذه المصارف، كونها تبيع أموالاً بالجملة إلى مؤسسات التمويل الصغير، تحتاج إلى سياسة نشطة لتعبئة المدخرات وإلى تشجيع الودائع التي تكون آجال استحقاقها أطول. وقد يستدعي اجتذاب هذا النوع من الودائع والمدخرات التعاقدية حوافز خاصة كالعلاوات الحكومية في نهاية فترة المدخرات و/أو ضريبة مستقطعة طفيفة أو صفرية.

### *الخدمات المصرفية التجارية*

33– تراجع في السنوات الأخيرة التسليف التجاري من المصارف للزراعة في البلدان النامية. ولم يكن أداء أموال الضمان جيداً، إلا أنّ الحوافز الضريبية للقروض الصغيرة جداً والصغيرة للمزارعين قد تقودهم إلى التسليف الريفي والزراعي. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك "جماعات المصالح الاقتصادية" في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا التي تمنح وضعاً قانونياً حتى للمجموعات الصغيرة التي تجمع بينها مصالح اقتصادية مشتركة. وكانت لدى المصارف

قناعة في بعض الحالات بأن تضع جانباً أموالاً (مثلاً 10 في المائة من الأرباح المحققة قبل اقتطاع الضرائب) من أجل تمويل المشاريع الصغيرة الحجم.

34- وتشجّع إدارة المخاطر، كتغطية التأمين ضدّ الجفاف والفيضانات والآفات مثلاً، المصارف على تقديم قروض زراعية، ولكنّ الخطر الأخلاقي وارتفاع تكاليف المبادلات، وارتفاع احتمال وقوع كوارث وصغر الحجم وتردد المزارعين في قبول التأمين يجعل هذا حلاً طويل الأجل. وينبغي النظر في نُهج مبتكرة للتمويل التشاركي القائم على المجموعات في حالات الطوارئ وفي دعم حكومي واضح المعالم.

35- ومن شأن ازدياد عدد المؤسسات المالية (السليمة) في المناطق الريفية أن يزيد حجم الخدمات المالية ونوعيتها، مما يؤدي إلى احتدام التنافس وانخفاض أسعار الفائدة. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال تشجيع التسليف مع تشاطر المسؤوليات، وربط المدخرات بالإئتمانات، ودمج المؤسسات غير الرسمية داخل النظام الرسمي، والمستودعات الجمركية وتأجير المعدات. وقد تجد رؤوس أموال المجازفة، التي عليها طلب كبير في العديد من الاقتصاديات، مكاناً لها لتشجيع الشركات الديناميكية الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إعطاء حوافز بالإعفاءات الضريبية.

## سادساً - القيود على القدرة على الاستيعاب

36- من المهمّ جداً تحسين كفاءة الاستثمارات وقدرة الاقتصاديات الوطنية على الاستيعاب. وترمي التدخلات في القطاع الزراعي المموّلة من القطاع العام إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية والدخل من خلال تحفيز النشاط المكمّل من القطاع الخاص من جانب السكان المستهدفين. ويعتمد نجاح الأداء على نشاط القطاع الخاص المتصل بذلك على الصعيدين المالي وغير المالي. فالأداء الضعيف إجمالاً للمشاريع الزراعية يعكس الفشل في تحفيز النشاط المناسب من جانب القطاع الخاص، لذا يجب أن تشمل دراسة القدرة على استيعاب القيود المفروضة على الاستثمارات الخاصة وربحيّة القطاع وقدرته التنافسية.

### *تدخلات القطاع العام*

37- يمكن زيادة فرص الاستثمار في الزراعة عبر إجراءات لتحسين طبيعة تدخلات القطاع العام ونوعيتها والبيئة المشجّعة لها. وستزيد هذه الإجراءات من نجاح الاستثمارات العامة من خلال زيادة فرص الاستثمارات الخاصة المكمّلة لها وحجمها. وهناك حاجة واضحة إلى إصلاحات جذرية في عمليات الإنفاق العام والسياسات والبُنى إلى جانب زيادة قدرة الحكومات واتباع الوكالات المانحة نُهجاً جديدة. وتكون تركيبة الإنفاق الحكومي العام ومضمونه في معظم الأحيان نتيجة اتجاهات تاريخية أو سياسات أو توقف الدفع أكثر مما هي ناتجة عن احتياجات القطاع. وتُبعد في معظم الأحيان البرامج العامة مؤسسات السوق ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهناك في معظم الأحيان تردد في التخلي عن توفير خدمات عامة بشكل غير فعّال واحتكاري وموجّه نحو العرض. وغالباً ما يكون تنفيذ مشاريع مموّلة من الخارج غير فعّال في ظلّ قلّة استخدام الأموال والفشل في تأمين بيئة مشجّعة للنشاط الخاص (كإنتاج صغار

المزارعين).[15] واعتماد معايير للتسليف مستندة إلى الأداء من جانب مؤسسات التمويل الدولية يضرّ بالبلدان التي لديها سجلات ضعيفة على مستوى التنفيذ وببعض القطاعات مثل الزراعة التي تعجز عن استخدام أموال القروض بشكل فعّال. وتفرض في معظم الأحيان مؤسسات التمويل الدولية والمانحون أنفسهم إجراءات معقّدة للدفع وعدم مرونة في العمليات التي يؤديها شركاؤهم، إلا أنّ الاستثمار في اقتصاديات ضعيفة الأداء وحتى في "دول فاشلة" أمر لا يمكن تلافيه إذا ما أريد فعلاً الحدّ من الفقر.

***البيئة المشجّعة للاستثمار***

38- تعاني البيئة المشجّعة للاستثمار ككلّ من التدخّل الحكومي في السوق بشكل خاص. ويمكن زيادة النمو على المديين القصير والطويل باتخاذ إجراءات إصلاح عوضاً عن التدخلات في الأسعار ومع دعم إدارة مخاطر السوق، وإزالة الحواجز أمام الدخول والتجارة، والحد من الممارسات التعسفية والاحتكارية في السوق من خلال التشدد في الأنظمة. ويمكن من خلال تفويض تحصيل الضرائب تفعيل تحصيل العائدات وتحسين استهداف الإنفاق المحلي وإدارته. وارتفاع تكاليف النقل، نتيجة سوء حال الطرقات والبنى التحتية، ورسوم العبور وضرائب النقل ذات الصلة، تحدّ جميعاً من الربحية ومن الحوافز للاستثمار. ويؤدي مزيد من تكامل الأسواق والعمق التجاري من خلال الاستثمار في تسويق البنى التحتية وتخزينها وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية والمعاهدات التجارية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، إلى تحفيز الاستثمارات من خلال ضمان استقرار أكبر في الأسعار وتحسين الشروط التجارية. وينبغي تصميم الشراكات بين المنظمات العامة والقائمة على السوق والمنظمات الأهلية بشكل استراتيجي مثلاً من أجل تيسير التمويل المشترك أو التعاقد لتطوير البنية التحتية وغيرها من السلع العامة. وأخيراً، تتمثّل العناصر الأساسية لخلق مناخ جاذب للاستثمارات في وجود سياسات يمكن التنبؤ بها وإجراءات شفافة على مستوى الأعمال والمساءلة بالنسبة إلى صنع القرارات العامة ونظم ضابطة متوازنة وفعّالة.

39- ولا يجري في معظم الأحيان تقدير أهمية النظم القانونية على حقيقتها. وفي حال عدم استخدام عقود قانونية أو في حال تعذّر تنفيذها، قد لا تستطيع المصارف ضمان تسديد القروض بواسطة المحاكم. والتسليف في مقابل ضمانات — هي أراضٍ بالإجمال — يُقصي على الفور صغار المزارعين الذين لا يملكون سندات عقارية أو في حال تعذّر الاستيلاء على هذا النوع من الأصول. ومن شأن وجود إطار قانوني سليم أن يحرر أيضاً أسواق الرساميل كي تستمدّ الحكومات الأموال منها بمعدلات فائدة متدنية ومخاطر محدودة بواسطة إصدار السندات. وينبغي تعزيز القدرة والإجراءات والمؤسسات المعنية بإدارة الإنفاق العام، بالإضافة إلى تصميم المشاريع العامة وإدارتها وتنفيذها.

[15] في حالة مصرف التنمية الافريقي، يُحسب معدل الدفع الإجمالي للمشاريع الزراعية ومشاريع التنمية الريفية (التراكمية على 20 سنة) بنسبة 65 في المائة. وسيكون من المفيد وجود تقديرات مشابهة للبرامج المموّلة على المستوى الوطني

## سابعاً – الاستنتاجات

40– جرى في السنوات الخمس الأخيرة الإفراج عن موارد كبرى من خارج الميزانية مخصصة للتنمية وذلك نتيجة التزامات المعونة الدولية وإن لم يكن ذلك ربما بالوتيرة المرجوّة. لكن استفادة القطاع الزراعي من ذلك لم تتأكد بعد. فرغم ازدياد المعونة للزراعة بالأرقام المطلقة، نتيجة الزيادات الإجمالية في المعونة، لا يزال نصيبها من المعونة الإجمالية يراوح مكانه ولا يعكس بأي شكل من الأشكال أهمية الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في البلدان النامية. ولا بد للقطاع الزراعي من إيجاد آليات تمويل مبتكرة ومن إحداث تحسين ملحوظ في كفاءة استخدام الموارد المتاحة له إذا ما أراد أن يضمن لنفسه نصيباً من التمويل على قدر أهميته في اقتصاد العديد من البلدان النامية ودوره في الحد من الفقر.

### *التمويل المبتكر للزراعة*

41– تركّزت الدعوة الواردة في توافق آراء مونتيري إلى إيجاد آليات تمويل مبتكرة على سبل زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الإجمالية. فمن الضروري داخل القطاع الزراعي اعتماد الابتكار في عملية جعل تدفقات الاستثمارات الإجمالية أكثر فعالية على صعيد تحفيز إنتاجية القطاع واستهداف التسويق وتقليص الفقر على حد سواء.

42– وقد أطلق مؤخراً موفد أمين عام الأمم المتحدة الإنساني الخاص إلى القرن الأفريقي عملية (من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2007)، بقيادة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، تبحث تحديداً في التحديات التي تعترض زيادة الاستثمارات في الأمن الغذائي في الإقليم. ولعلّ سجلّ القرن الأفريقي هو الأسوأ في العالم على صعيد الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان ويعتمد القرن الأفريقي إلى حد كبير على المساعدة الخارجية بما في ذلك على كميات كبيرة من المعونة الغذائية.

43– واتضح من خلال المشاورات في الإقليم أنه، ورغم الفرص الكثيرة لتحسين الأمن الغذائي للسكان الأشد عرضة للخطر في الإقليم، لم تحظَ التكنولوجيات التي تمّ اختبارها بالتمويل الكافي لا من الحكومات ولا من المانحين. ورغم سرعة تحرّك المانحين واستجابتهم السخية لحالات الطوارئ، قدّم هؤلاء دعماً محدوداً للمجموعات السكانية التي نجت من حالات الطوارئ لكنها لا تزال على تعيش على شفير كوارث تعرّض حياتها للخطر. ولا يزال هناك نقص في الدعم لما يسمى "الاستثمارات المرحلية" التي تهدف إلى إعطاء دفع لسبل المعيشة ولقدرة السكان الناجين من الكوارث على المقاومة. ويخصص قدر متزايد من الموارد للاستثمارات الطويلة الأجل في الزراعة لمناطق ومجتمعات محلية لديها فرص حقيقية في تسويق الإنتاج من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. لكنّ هذا يعني أنه تولى عناية أقلّ لمن يعيشون في المناطق المهمّشة والنائية حيث الفرص التجارية نادرة. والاستثمارات المرحلية في أماكن من هذا النوع قادرة على إرساء أساس متين للنهوض والنمو كي يستفيد المزارعون من مساعدة إنمائية أطول أجلاً.

44– وجرى تقييم آليات التمويل الممكنة للاستثمارات المرحلية، بما في ذلك حسابات الأمانة المتعددة المانحين التي استخدمت بنجاح في مرحلة ما بعد الطوارئ. وينبغي لأي آلية أن تكون سريعة وسهلة الاستعمال إلى جانب وجود إدارة

مسؤولة ومعايير تقييم بسيطة وتخصيص الموارد استناداً إلى النتائج والاعتماد على مؤشرات للنجاح يسهل التحقق منها. وتحتاج البرامج إلى وجود التزام حكومي راسخ وملكية وقيادة وهي تشتمل على مجموعة شاملة من الاستراتيجيات للتعاطي مع مسألة الأمن الغذائي بهدف اجتذاب تمويل واسع النطاق. وتتسم مشاركة مختلف أصحاب الشأن بأهمية بالغة عبر الاستفادة من القدرات المحلية في مقابل الحاجة إلى المرونة من جانب المانحين حرصاً على أن يكون التمويل موجّهاً نحو الاستجابات الميدانية المناسبة للاحتياجات.

45– ومن الواضح على ما يبدو أنّ أي آليات مبتكرة لتمويل القطاع الزراعي لا بدّ وأن تتضمّن استراتيجية لقيام شراكة أكبر بكثير مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. والجهود الرامية إلى تخصيص نصيب أكبر من الموارد الجديدة الكبرى التي تقدمها للزراعة المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني أيضاً الناشطة في المناطق الريفية، هي جهود ضرورية. كذلك التوسع في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الميادين التي يوجد فيها تكامل وقدرة على تطوير البنية التحتية أو توفير الخدمات، ينطوي على إمكانات كبرى. ويمكن الاستفادة بقدر أكبر بكثير من القدرة التمويلية الهائلة للقطاع الخاص عبر اللجوء إلى إعادة رسملة الأسهم الخاصة لضمان النجاح في تحويل مشروع استثماري عام في الأساس إلى مشروع قابل للاستمرار من مشاريع القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على تطوير الأعمال الزراعية، وتنمية الأسواق الزراعية، وتكوين سلسلة العرض والتجهيز ذات القيمة المضافة.

***المستقبل***

46– من المتوقع أن يؤثّر عدد من الأحداث الدولية خلال عامي 2007 و2008 على الالتزامات الدولية المستقبلية: من المقرر عقد مؤتمر ثانٍ بشأن تمويل التنمية خلال النصف الثاني من عام 2008 في الدوحة؛ منتدى التعاون من أجل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليو/تموز 2007؛ إجتماع في فصل الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك خلال شهر يوليو/تموز 2008؛ والمنتدى الرفيع المستوى الثالث عن كفاءة المعونة في أكرا خلال شهر سبتمبر/أيلول 2008.

47– وعلى المستوى الوطني، يجدر إبراز الزراعة بقدر أكبر وثمة حاجة إلى وجود "روّاد" لإيصال "الصوت" الضريبي لفقراء الريف ولتأمين موارد من خارج الميزانية لمحرّكي القطاع الرئيسيين أي رأس المال البشري والتكنولوجيا والمؤسسات. وحرصاً على تأمين نصيب أكبر من الإنفاق العام، يجدر بوزارات الزراعة أن تزيد من فعاليتها على صعيد التخطيط لأنشطتها وتنفيذها وأن تبيّن الطرائق التي يمكن للزراعة من خلالها أن تتحول إلى قوّة دافعة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر على نحو مستدام.